

ابن اصحاب وابنه الميزان قلناهما على الصراط فيوزن حسنات كل  
واحد وسياسة فنقلت موازين حسناته يفضل اجتهته وامان ثقافته  
موازن بين سياسة ينطبق الى الفاتحة ابو المعايين ولقوله تعالى والوزن  
يؤمنون الحق والميزان عبارة عما يعرف به مقادير الاعمال وليس  
علينا البحث عن كيفية ما يؤمن به ونفرض كيفية الى الله تعالى  
من شرح جلال والعقل قاصر عن ادراك كيفية وقيل يوزن بضم اي  
الاعمال وقيل يجعل الحسب اجساما مؤنسية والسياسة اجساما مؤنسية  
من ملاجلال وانكرته المعترلة قالت المعترلة في القيمة ميزان  
ولا حساب ولا صراط ولا عرض ولا شفاعة والميزان يحتاج اليه  
العالقون وكل موضع ذكر انه تعالى الميزان والصراط والحسب الراد به  
العلم لان الميزان يحتاج فيه لمن لا يعرف مقدار الحسنات والسيئات  
والله تعالى يعلم مقدار الاعمال من الحسنات والسيئات فلا يحتاج الى ذلك  
وكل من كان حسناته اكثر من سيئاته الى الجنة ومن كان سيئاته  
اكثر من حسناته في النار ومن كان من اجل اجتهته لا يحتاج الى  
الشفاعة من تحفته المتكلم به وايضا لان الاعمال اعراض وقد  
عميت فلا يمكن اعادة وان امكن اعادة لم يكن وزنها ولا انها  
على تقدير امكانه مقاديرها لئلا يتوالت معلومت فوزها عبت والحجاب  
على تقدير وقوعها افعال الله تعالى معلومة بالاعراض انه قد ورد في الحديث  
ان كتب

لا اله الا الله استقامت بها فخرته واتفقوا لانها لا يكون الا الله الميزان والوزن والاعمال  
من صفات انفرادي حكمه

غيره

ان كتب الاعمال هي التي توزن فلا اشكال لوجه النص وقياسهم عند  
وجود النص باطل من تحفة المتكلمين وذهب المعتزلة الى ان المراد  
بالوزن في الآية هو العدل وان ميزان الاخوان هو البصر وميزان  
الاسماء هو السمع وميزان المعقولات هو العقل فلذا ذكر بلفظ الجمع  
قال الله تعالى فاما من ثقلت موازينه والا فاشبهه وان واحد اجيب  
عنه بان لجه للتعظيم وقيل لكل مكلف ميزان اول الظاهر تحفته ان  
يعتبر تقدمه باعتبار الاشياء وان اتحدت من صلاحه وعلى  
تقدير تسليم كون افعال الله تعالى محرمه بالاعراض كما هو منهج  
المعتزلة وقال فعل السنة التعظيم غير جائز لانه لو كان الله تعالى  
فاعلا للعرض لكان ناقصا في ذاته مستلزما بتحصيل ذلك الغرض  
اذ لا بد في الغرض من ان يكون وجوده اصلح للفاعل وهذا معنى  
الاستكمال ولانه لو كان شئ من الممكنات غرضا لفعله لم يكن الجميع  
مخلوق الله تعالى ابتداء بل بعضها بتبعيته ذلك الغرض الفعل وبواسطته  
فانه هو معنى الغرض وبطلان اللازم يدل على بطلان اللزوم ولا يلزم  
منه كون افعال الله تعالى عبثا لا شئها على حكم ومصالحه لا تحصى  
ولس تأويل الآيات والاحاديث الشريفة بتبوء الغرض لفعله  
تعالى كما عصاره قال القاضي محمد الدين القاري رحمه الله تعالى  
في المواضع ان افعال الله تعالى ليست معلومة بالاعراض اليه وذهبت  
سبحان الله عباد الله الميزان والوزن والاعمال من صفات انفرادي حكمه  
ان كتب الاعمال هي التي توزن فلا اشكال لوجه النص وقياسهم عند  
وجود النص باطل من تحفة المتكلمين وذهب المعتزلة الى ان المراد  
بالوزن في الآية هو العدل وان ميزان الاخوان هو البصر وميزان  
الاسماء هو السمع وميزان المعقولات هو العقل فلذا ذكر بلفظ الجمع  
قال الله تعالى فاما من ثقلت موازينه والا فاشبهه وان واحد اجيب  
عنه بان لجه للتعظيم وقيل لكل مكلف ميزان اول الظاهر تحفته ان  
يعتبر تقدمه باعتبار الاشياء وان اتحدت من صلاحه وعلى  
تقدير تسليم كون افعال الله تعالى محرمه بالاعراض كما هو منهج  
المعتزلة وقال فعل السنة التعظيم غير جائز لانه لو كان الله تعالى  
فاعلا للعرض لكان ناقصا في ذاته مستلزما بتحصيل ذلك الغرض  
اذ لا بد في الغرض من ان يكون وجوده اصلح للفاعل وهذا معنى  
الاستكمال ولانه لو كان شئ من الممكنات غرضا لفعله لم يكن الجميع  
مخلوق الله تعالى ابتداء بل بعضها بتبعيته ذلك الغرض الفعل وبواسطته  
فانه هو معنى الغرض وبطلان اللازم يدل على بطلان اللزوم ولا يلزم  
منه كون افعال الله تعالى عبثا لا شئها على حكم ومصالحه لا تحصى  
ولس تأويل الآيات والاحاديث الشريفة بتبوء الغرض لفعله  
تعالى كما عصاره قال القاضي محمد الدين القاري رحمه الله تعالى  
في المواضع ان افعال الله تعالى ليست معلومة بالاعراض اليه وذهبت

ان كتب الاعمال هي التي توزن فلا اشكال لوجه النص وقياسهم عند  
وجود النص باطل من تحفة المتكلمين وذهب المعتزلة الى ان المراد  
بالوزن في الآية هو العدل وان ميزان الاخوان هو البصر وميزان  
الاسماء هو السمع وميزان المعقولات هو العقل فلذا ذكر بلفظ الجمع  
قال الله تعالى فاما من ثقلت موازينه والا فاشبهه وان واحد اجيب  
عنه بان لجه للتعظيم وقيل لكل مكلف ميزان اول الظاهر تحفته ان  
يعتبر تقدمه باعتبار الاشياء وان اتحدت من صلاحه وعلى  
تقدير تسليم كون افعال الله تعالى محرمه بالاعراض كما هو منهج  
المعتزلة وقال فعل السنة التعظيم غير جائز لانه لو كان الله تعالى  
فاعلا للعرض لكان ناقصا في ذاته مستلزما بتحصيل ذلك الغرض  
اذ لا بد في الغرض من ان يكون وجوده اصلح للفاعل وهذا معنى  
الاستكمال ولانه لو كان شئ من الممكنات غرضا لفعله لم يكن الجميع  
مخلوق الله تعالى ابتداء بل بعضها بتبعيته ذلك الغرض الفعل وبواسطته  
فانه هو معنى الغرض وبطلان اللازم يدل على بطلان اللزوم ولا يلزم  
منه كون افعال الله تعالى عبثا لا شئها على حكم ومصالحه لا تحصى  
ولس تأويل الآيات والاحاديث الشريفة بتبوء الغرض لفعله  
تعالى كما عصاره قال القاضي محمد الدين القاري رحمه الله تعالى  
في المواضع ان افعال الله تعالى ليست معلومة بالاعراض اليه وذهبت

ان كتب الاعمال هي التي توزن فلا اشكال لوجه النص وقياسهم عند  
وجود النص باطل من تحفة المتكلمين وذهب المعتزلة الى ان المراد  
بالوزن في الآية هو العدل وان ميزان الاخوان هو البصر وميزان  
الاسماء هو السمع وميزان المعقولات هو العقل فلذا ذكر بلفظ الجمع  
قال الله تعالى فاما من ثقلت موازينه والا فاشبهه وان واحد اجيب  
عنه بان لجه للتعظيم وقيل لكل مكلف ميزان اول الظاهر تحفته ان  
يعتبر تقدمه باعتبار الاشياء وان اتحدت من صلاحه وعلى  
تقدير تسليم كون افعال الله تعالى محرمه بالاعراض كما هو منهج  
المعتزلة وقال فعل السنة التعظيم غير جائز لانه لو كان الله تعالى  
فاعلا للعرض لكان ناقصا في ذاته مستلزما بتحصيل ذلك الغرض  
اذ لا بد في الغرض من ان يكون وجوده اصلح للفاعل وهذا معنى  
الاستكمال ولانه لو كان شئ من الممكنات غرضا لفعله لم يكن الجميع  
مخلوق الله تعالى ابتداء بل بعضها بتبعيته ذلك الغرض الفعل وبواسطته  
فانه هو معنى الغرض وبطلان اللازم يدل على بطلان اللزوم ولا يلزم  
منه كون افعال الله تعالى عبثا لا شئها على حكم ومصالحه لا تحصى  
ولس تأويل الآيات والاحاديث الشريفة بتبوء الغرض لفعله  
تعالى كما عصاره قال القاضي محمد الدين القاري رحمه الله تعالى  
في المواضع ان افعال الله تعالى ليست معلومة بالاعراض اليه وذهبت